# اشكالية النظام الرأسمالي العالمي

أ. م. د. مهند حميد مهيدي

جامعة الانبار – كلية العلوم السياسية

Muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/11/9 تاريخ القبول 2025/12/14 تاريخ النشر 2025/12/22

**الملخص:**

الرأسمالية ليست نموذجًا عادلًا، مما يثير تساؤلاتٍ حول شرعيتها باستمرار. ومع ذلك، يبدو أنها الأكثر قدرةً على تحقيق نجاح عملي، أو كما يصفها البعض، الأقل سوءًا. يتوقف مستقبلها على مرونتها بين مؤيديها ومعارضيها، وقدرتها على إصلاح نفسها في مواجهة الأزمات، وقدرة معارضيها على إيجاد بديلٍ قابلٍ للتطبيق. يُجمع الخبراء تقريبًا على أن الأزمات متأصلة في النظام الرأسمالي. وغالبًا ما تُوصف بأنها أرضٌ خصبةٌ للأزمات نظرًا لطبيعتها التنافسية وتركيزها على تعظيم الأرباح، مما يؤدي إلى اختلالاتٍ دوريةٍ في الاقتصاد. تتجلى هذه الأزمات في فقاعاتٍ اقتصادية، وانهياراتٍ مالية، ومعدلات بطالةٍ مرتفعة، وتقلباتٍ حادةٍ في السوق. علاوةً على ذلك، يعتمد النظام على النمو المستمر.

**الكلمات المفتاحية:** النظام الرأسمالي، الأزمة، الولايات المتحدة الأمريكية، العولمة.

# The Problem of The Global Capitalist System

Assis. Prof. Dr. Mohanad Hameed Mhaidi

University of Anbar- College of Political Science

**Abstract:**

Capitalism is not a fair model, which always raises questions about its legitimacy, but despite that, it seems to be the most capable of realistic success, or as they say, the least bad model, as for its future, it depends on its flexibility between its supporters and opponents, its ability to reform itself in the face of crises, and the ability of its opponents to find a realistic alternative to it. Experts almost unanimously agree that the crisis exists within the capitalist system, as it is often described as a carrier of crises due to its competitive nature and focus on maximizing profits, which leads to periodic imbalances in the economy, and these crises appear in the form of economic

bubbles, financial collapses, high unemployment rates, and sharp fluctuations in the markets. In addition, the system depends on continuous growth.
**Keywords:** Capitalist System, Crisis, United States of America, Globalization.

**المقدمة**

أدت التحولات في بنية النظام العالمي إلى تحول مفهوم القوة من السياسة إلى الاقتصاد. تتنافس الدول على امتلاك نظام اقتصادي يمنحها النفوذ والهيمنة العالمية. دفع هذا العديد من الدول إلى تبني نظام ذي خصائص متعددة يمنحها الهيمنة السياسية من خلال السيطرة الاقتصادية. يُعد النظام الرأسمالي الهدف الذي تسعى إليه غالبية الدول الناشئة في سعيها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

تعرض هذا النظام لأزمات وتقلبات عديدة، أبرزها الكساد الكبير عام 1929، وأزمة النفط العالمية عام 1973، والأزمة المالية العالمية عام 2008 (أزمة الرهن العقاري عالي المخاطر). إلا أنه ظلّ في قمة التفاعلات الاقتصادية الدولية، وخاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي بسقوط الاتحاد السوفيتي. سيطر على القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبدأ ينشر مبادئه وقيمه إلى الدول الأخرى، ليصبح القوة الوحيدة المتحكمة في مسار النظام العالمي. لقد اتبع هذا النظام مبدأه الأساسي المتمثل في الربح، مشجعًا بذلك نمو الاحتكارات والتوزيع غير العادل للدخل والثروة والحرية. وبالتالي، يقوم هذا النظام على تركيز رأس المال ووسائل الإنتاج في أيدي فئة صغيرة من الأفراد المتحكمين بمفاصل الاقتصاد العالمي.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية هذا البحث من دراسته لطبيعة النظام الرأسمالي العالمي الذي يحكم التفاعلات الاقتصادية الدولية، ومشاكله، وآفاق بقائه في ظل التطورات المتسارعة. الامر الذي يستلزم دراسة ميكانزمات عمله وتشخيص مكامن خلله.

**مشكلة البحث:** يسعى البحث إلى الإجابة على السؤال المركزي: ما هو جوهر ازمات النظام الرأسمالي؟ وينبثق من هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية:

* ما هي الجذور التاريخية للنظام الرأسمالي؟
* ما هي آليات تطور النظام الرأسمالي؟
* ما مستقبل هذا النظام في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة؟

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن بقاء النظام الرأسمالي واستمراره يعود في جزء كبير منه إلى قدرته الاستثنائية على التكيف مع التغيرات المتلاحقة.

**منهجية البحث:** يعتمد البحث على المنهج التاريخي لدراسة الأصول الفكرية والتاريخية للنظام الرأسمالي، والمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة المشكلات التي يعاني منها، وأخيرًا، منهج استشرافي لاستكشاف مستقبل النظام الرأسمالي.

**هيكلية البحث:** يتألف البحث من ثلاثة أقسام، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. يتناول القسم الأول الأطر الفكرية والتاريخية للنظام الرأسمالي، ويدرس القسم الثاني النظام الرأسمالي وطبيعة الأزمات الهيكلية، ويحمل القسم الثالث عنوان "مستقبل النظام الرأسمالي في ظل الأزمات الاقتصادية".

## المبحث الأول: التطور الفكري والتاريخي للنظام الرأسمالي

شكَّلت الرأسمالية عبر مسارها التاريخي إطاراً اقتصادياً متطوراً استجاب لمتطلبات كل مرحلة. وقد ارتكز هذا التطور على أسس فكرية عميقة، حيث مثَّلت الإسهامات النظرية للمفكرين الأوائل دعامةً رئيسية لقيام هذا النظام. وانعكست هذه الأفكار على آليات عمل الاقتصاد، مما أسهم في تشكيل الملامح الأولى للنموذج الرأسمالي الذي يعتمد على آليات السوق والمبادرة الفردية.

### المطلب الأول: الاسهامات الفكرية التي مهدت لظهور النظام الرأسمالي

شكلت إسهامات الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل الإطار الفكري للنظام الرأسمالي الذي لا يزال قائماً حتى اليوم. ويُعد آدم سميث أحد أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، حيث ارتكزت أطروحاته على حرية الفرد في الملكية والممارسة التجارية محلياً ودولياً دون تدخل حكومي.

كما جاءت المدرسة الكلاسيكية كنتاج للثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار، حيث نشأت في ظل المصانع الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية. وباختصار، تمثل هذه المدرسة نتاجاً للرأسمالية المبكرة التي هيمنت على العالم الغربي منذ منتصف القرن الثامن عشر[1].

ويحظى كتاب "ثروة الأمم" بأهمية بالغة بين إسهامات سميث الفكرية، إذ يجسد جوهر أفكاره الاقتصادية ويشكل مرجعاً أساسياً في الفكر الإنساني. وقد ظهرت أفكار جديدة في أعقاب الثورة الصناعية، وامتد تأثير سميث خارج حدود إنجلترا واسكتلندا بفضل أسفاره الواسعة في أوروبا. ويقول

الاقتصادي غالبريث في هذا الصدد: "مع آدم سميث، قطع تاريخ الفكر الاقتصادي أشواطاً طويلة"[2].

ومن أبرز نظريات سميث نظرية القيمة التي ميزت بين قيمة الاستخدام الذاتية وقيمة التبادل الموضوعية. ولاحظ أن قيمة الاستخدام قد تختلف جذرياً عن قيمة التبادل، مستشهداً بمثال الماء والماس. كما حلل مفهوم المصلحة الذاتية و"اليد الخفية" المحركة للاقتصاد، واهتم بالتجارة الخارجية عبر نظريته في النفقات المطلقة[3].

ويبرز ديفيد ريكاردو كأحد أعلام المدرسة الكلاسيكية، ورغم عدم تفرغه للتدريس والتأليف كما فعل سميث ومالتوس، إلا أن كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" ترك أثراً عميقاً في حقل الاقتصاد. وقد طور ريكاردو نظريات اقتصادية متعددة، شملت نظرية النمو الاقتصادي ونظرية النفقات النسبية[4].

يتقارب ريكاردو مع سميث في العديد من الجوانب المتعلقة بالقيمة والأسعار وتحليل النمو الاقتصادي القائم على عوامل الإنتاج. لكنه اختلف معه حول التجارة الخارجية، معتبراً القطاعات الإنتاجية أساساً للنمو، كما اختلف حول تكوين رأس المال وأبدى تحفظات على تركيز سميث على الصناعة.

تُظهر هذه الاختلافات والأفكار المميزة لريكاردو خصوصيته الفكرية، حيث رأى أن النمو الاقتصادي يخضع لسيطرة النمو السكاني وقانون الندرة وتراكم رأس المال. وأولى أهمية كبيرة للنمو السكاني داعياً إلى الحد منه، كما طور نظرية سكانية انطلاقاً من هذه الفرضية. وجادل بأن التنافس بين النمو السكاني والتقدم التكنولوجي سيؤدي إلى ركود مجتمعي، مما دفعه إلى تشجيع التجارة كوسيلة لتمويل النمو الاقتصادي عبر ازدهار الصناعة.[5]

**المطلب الثاني: التطور المرحلي للنظام الرأسمالي**

لقد شهدت الرأسمالية تطوراً عبر مراحل متعددة، اختلفت وتنوعت تبعاً لطبيعة كل مرحلة تاريخية. بدأت من الرأسمالية التجارية، مروراً بالرأسمالية الزراعية (الفيزيوقراطية)، فالصناعية ثم المالية والتكنولوجية، مما يؤكد قدرتها على التكيف والتطور مع التحولات التي يشهدها النظام العالمي. وفيما يلي سنعرض أهم هذه المراحل بشكل موجز:

**أولاً: الرأسمالية التجارية ( الماركنتيلية )**

يُعد آدم سميث أول من استخدم مصطلح "المركنتيلية" في كتابه "ثروة الأمم" للإشارة إلى السياسات والآراء الاقتصادية التي قدمها الكُتّاب السياسيون وعلماء القانون، والتي أطلق عليها تسمية "النظام التجاري". وقد شهدت الفترة من عام 1500 إلى عام 1800 ذروة صعود وتطور الرأسمالية التجارية في دول مثل إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وروسيا والسويد وإيطاليا ودول أوروبية أخرى. حيث اعتمدت معظم هذه الدول أفكار ومبادئ هذه المدرسة الفكرية بهدف اكتساب الثروة وبناء القوة العسكرية والسياسية وتحقيق الوحدة الوطنية [6].

لقد اسهمت عدة عوامل في بلورة وانضاج الرأسمالية التجارية من بينها:

1. تراكم الأموال بيد التجار.
2. الاكتشافات الجغرافية الكبرى.
3. تراجع سلطة الكنيسة
4. ظهور الدولة القومية.

حققت الرأسمالية التجارية، بشركاتِها العملاقة وإمبراطورياتها الشاسعة، أرباحًا طائلة من خلال ترسيخ خطوط الإنتاج الاستعمارية التي أسسها المستوطنون البيض خلال عصر الاستكشاف. كما أحكمت قبضتها على المعادن النفيسة، التي تُعتبر مصدرًا أساسيًا لتراكم رأس المال البدائي. وقد نجحت الرأسمالية التجارية في التكيف مع أقاليم ما وراء البحار وإخضاعها من خلال رأس المال التجاري. وشهدت هذه الفترة نفسها أيضًا أسوأ تجارة عرفتها البشرية: تجارة الرقيق. وعلى الصعيد العالمي، شهد العصر التجاري منافسة شرسة بين الدول الأوروبية على غنائم ما وراء البحار، وحملة لا هوادة فيها للاستيلاء على المزيد من المستعمرات، وحروبًا وحشية عديدة[7].

كانت الفكرة السائدة بين المركنتيليين هي أن البحث الاقتصادي يجب أن يهدف إلى إثراء الدولة. بالنسبة لهم، كان الغرض من الدراسة هو استكشاف كيفية تحقيق هذا الإثراء، وقارنوا الثروة الوطنية بثروة الأفراد. فإذا كانت الأخيرة تُقاس بأموال الفرد ومعادنه النفيسة، كالذهب، فإن الإثراء الوطني يتحقق بإيجاد سبل لزيادة احتياطيات الدولة من المعادن النفيسة. علاوة على ذلك، وكما يحقق الفرد مزايا في تعاملاته مع الآخرين، عادةً على حسابهم، فكذلك تُتبنى سياسة أنانية على حساب الآخرين[8].

اتفق معظم مفكري تلك الفترة على أن أهم أهداف السياسة الاقتصادية هي زيادة نفوذ الدولة وثروتها النقدية. وتباينت الأساليب والسياسات باختلاف ظروف كل دولة. على سبيل المثال، ركزت السياسة الإسبانية بشكل خاص على حماية احتياطياتها من المعادن النفيسة. ولما كانت إسبانيا والبرتغال تسيطران على مستعمرات خارجية في الأمريكتين (غنية بمناجم الذهب والفضة)، فقد كانت سياستهما الاقتصادية واضحة: فقد انصبت على تجميع المعادن النفيسة داخل إسبانيا والبرتغال ومنع تدفقها إلى الخارج. لذلك، لجأت الدولتان إلى إجراءات حمائية تهدف إلى زيادة احتياطياتهما من المعدن النفيس ومنع تسربه إلى الخارج، مثل فرض قيود على التجارة الخارجية وحظر تصدير الذهب[9].

**ثانياً: الرأسمالية الصناعية**

تمثل هذه الفترة، التي امتدت من النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، نقلة نوعية (الثورة الصناعية) في إنجلترا، مما مكّن من تشكيل مراكز رأسمالية في شكلها النهائي المتكامل تمامًا.

خلال هذه الفترة، بدأت الدول الرأسمالية الأوروبية في استغلال أراضيها الخارجية لتلبية الاحتياجات المتطورة للرأسمالية الصناعية. مع ظهور الثورة الصناعية، بدأت الدول التي بدأت في تصنيع المواد والسلع في البحث عن المواد الخام لتمكينها من تصنيع الخدمات والسلع وتصديرها إلى الأسواق الخارجية. ومن الأمثلة على ذلك بريطانيا، التي أخذت المصادر الرئيسية للسلع والبضائع من مستعمراتها في الهند وصدرتها إلى الأسواق الخارجية[10].

أدى ذلك إلى صراع أكبر على النفوذ والسيطرة على الدول واستغلال مواردها. في ثمانينيات القرن الثامن عشر، انتقل رجلان اسكتلنديان، هما جيمس ماكونيل وجون كينيدي، جنوبًا لإنشاء مشروع صناعي داخل صناعات القطن في ليكشاير. بعد اكتساب خبرة كافية، وإحداث ثورة معقولة في صناعة آلات القطن، أسسوا شركتهم الخاصة في عام 1795 برأس مال أولي قدره 1770 جنيهًا إسترلينيًا. حققوا مكاسب سريعة في رأس المال، حيث وصل ربحهم إلى 30% من رأس المال في عامي 1799 و1800، أي ما يعادل 22000 جنيهًا إسترلينيًا. في عام 1810، أصبح 880 جنيهًا إسترلينيًا، وفي عام 1820 أصبح لدى الشركة الآن ثلاثة مصانع، وقد رسخت مكانتها كأكبر شركة لغزل القطن الفاخر في مانشستر، مركز غزل القطن الدولي[11].

مع تطور الرأسمالية الصناعية، أصبح الصراع على الأجور أكثر تنظيمًا. بدأ عمال الغزل في الدفاع عن مصالحهم ضد محاولات أصحاب العمل لخفض أجورهم من خلال تشكيل نقابات عمالية، بدأت هذه النقابات محليًا، ثم تطورت إلى المستوى الإقليمي أو المحافظي، ونمت في النهاية إلى المستوى الوطني. في الأعوام 1810 و1818 و1830، أصبحت الاضطرابات العمالية أكثر تنظيمًا. إلا أن أصحاب العمل قمعوها بمساعدة قوات أمن الدولة، التي اعتقلت مثيري الشغب وسجنت قادة النقابات. فرضت الرأسمالية الصناعية العمل المنتظم والمتواصل لساعات طويلة دون انقطاع لخفض تكاليف الإنتاج. كان على الآلات باهظة الثمن أن تعمل باستمرار، فلم يُسمح للعمال بالراحة أو التسكع أو الاجتماع خلال ساعات العمل. واجهت مصانع الغزل صعوبات كبيرة في توظيف العمال، لأن الناس ببساطة لم يرغبوا في العمل لساعات طويلة دون فترات راحة تحت إشراف صارم من رؤساء العمال. وبدورهم، اضطر أصحاب العمل إلى ابتكار أساليب وحيل لفرض العمل الصارم والدقيق[12].

**ثالثاً: الرأسمالية المالية :**

أسهمت التطورات العالمية، التي قادتها عوامل متعددة أبرزها التكنولوجيا وثورة المعلومات، في بروز ظاهرة الرأسمالية الورقية. فمع دخول العالم الرأسمالي مرحلة الركود في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتراجع الطلب على القروض محلياً، كثفت البنوك الدولية من عمليات الإقراض الخارجي. حيث مولت قروضاً أجنبية بلغ متوسطها 45 مليار دولار سنويًا، توجه نصفها إلى دول العالم الثالث المستوردة للنفط. وأحدث تداول البترودولار تحولاً جذرياً في العمليات المصرفية الدولية، لدرجة أنه مع نهاية السبعينيات، كانت الأسواق المالية الدولية تتعامل بما يقارب تريليون دولار. وتضاعفت العمليات الخارجية بأكثر من الضعف، متجاوزةً الحجم الإجمالي للعمليات المحلية[13].

واعتمدت معظم البنوك على إنشاء شبكات فروع دولية، حيث أصبح ثلث قروضها وثلث أرباحها مصدرها الخارج. وارتبط هذا التحول نحو الرأسمالية الورقية بتنشيط البورصات العالمية التي أصبحت المنصة الرئيسية لتأمين رأس المال لإنشاء الشركات الجديدة، وتحويل ديون الدول النامية إلى سندات مالية لا تزال متداولة في هذه البورصات حتى اليوم. وقد أدى ذلك إلى ربط الاقتصادات الوطنية بآليات وتقلبات أسواق الأسهم العالمية. كما ارتبط باستحداث نظام القروض المشتركة أو بالمجمعة، ظهور نظام بنوك (الأوفشور) [14] التي تتمتع داخل السوق المصرفية الوطنية بحرية كاملة في معاملاتها دون

رقابة من السلطات النقدية الوطنية، كما ارتبط هذا التحول بإدخال آلية القروض المجمعة وظهور المصارف الخارجية التي تتمتع بحرية كاملة في معاملاتها داخل الأسواق المصرفية الوطنية، بعيداً عن رقابة السلطات النقدية المحلية. وقد نتج عن هذا التحول نحو الرأسمالية الورقية تضاؤل دور التمويل الرسمي المقدم من الحكومات والمنظمات الدولية مقابل تزايد نفوذ التمويل الخاص الذي تقدمه البنوك. وازدادت تبعاً لذلك أهمية القروض المصرفية في هيكل الدين الخارجي للدول النامية.

أدى هذا التحول إلى تعزيز أهمية المراكز المالية الرئيسية مثل بورصتي نيويورك ولندن وطوكيو، التي أصبحت تمثل قطب الجذب الرئيسي لرأس المال العالمي، وتتحكم في توزيعه وفقاً لأولويات ومصالح المراكز الرأسمالية العالمية.

مما تقدم يتضح أن النظام الرأسمالي الحالي أصبح رهينةً بين أيدي حفنة من المحتكرين الذين يهيمنون على القرارات الأساسية في الاقتصاد العالمي. وتُعد هذه المؤسسات مصدراً ضخماً للأرباح للقطاعات المسيطرة على رأس المال، وهي لا تمثل اقتصاد سوق حقيقياً كما يُروج لها، بل هي أقرب إلى نموذج رأسمالية الاحتكارات المالية.

## المبحث الثاني: النظام الرأسمالي وطبيعة الأزمة البنيوية

يتميز النظام الرأسمالي بطابعه الديناميكي الذي يتضمن تناقضات هيكلية تؤدي إلى أزمات دورية، وهي سمة يعتبرها العديد من النقاد – ولا سيما في إطار التراث الماركسي والاقتصاد السياسي النقدي – جوهرية وليست عرضية في طبيعة النظام. وفيما يلي تحليل لطبيعة الأزمات الهيكلية في النظام الرأسمالي.

### المطلب الأول: أزمة النظام الرأسمالي

تكمن المشكلة الأساسية في الرأسمالية في تأصل الأزمات في بنيتها الهيكلية. تنشأ هذه الأزمات عند التطبيق الفعلي للمبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي، وتحديداً مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة. إن إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي يفتح الباب واسعاً أمام هيمنة القطاع الخاص على جميع الأنشطة الاقتصادية، مما يسمح للمصالح الخاصة بالتغلب على الصالح العام، متجاهلاً الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية[15].

ورغم كل الانتقادات الموجهة لها، تلعب الدولة دوراً اجتماعياً حيوياً في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الفوارق الطبقية. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن الانسحاب المفرط للدولة من المجال الاقتصادي أدى إلى أزمات اقتصادية كارثية، أبرزها الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية عام 2008.

لقد استطاعت الرأسمالية، على مر تاريخها الحافل بالتحولات، الصمود والاستمرار، وذلك بفضل قدرتها الاستثنائية على التكيف مع المتغيرات. ويلاحظ أي متابع لمسار الرأسمالية أنها عارضت تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية بشكل قاطع، لدرجة أن آدم سميث وصف هذا التدخل بالشرير. ونتيجة لهذه المواقف، اكتسبت الرأسمالية أسماءً متعددةً تعكس توجهاتها المختلفة؛ فقد وصفت تارة بأنها "منضبطة" في إطار الرأسمالية الكينزية، و"جامحة" في سياق الرأسمالية النيوليبرالية، و"رأسمالية الكوارث" في إشارة إلى عقيدة الصدمة التي تبناها جورج بوش، و"رأسمالية متوحشة" و"رأسمالية جامحة" كما وصفها البابا فرانسيس. وهكذا تعددت تسميات الرأسمالية بينما بقي جوهرها ثابتاً، محكوماً بالجشع والاستغلال، مما ينذر بزوالها الوشيك[16].

والجدير بالذكر أن الرأسمالية مرت بمرحلة التكوين والنضج تحت رعاية الدولة ودعمها اللامحدود في بناء هياكلها الأساسية. بل إنها حوّلت الدولة إلى أداة لخدمة مصالح رجال الأعمال، كما وصفها آدم سميث. وفي المقابل، تعتبر الرأسمالية اعتماد الدول النامية على الدولة ودورها الفاعل في الاقتصاد خطيئة كبرى.

هذا التناقض يفسر كون النظام الرأسمالي يتسم بعدم الاستقرار العام كسمة تاريخية دائمة، ينتقل من حالة عدم استقرار إلى أخرى. ذلك أن النظام الاقتصادي يبقى محكوماً بالتحولات بين مراحل الدورة الاقتصادية، وبما أن الدورة الاقتصادية تبدأ وتنتهي بالركود، فإن القوانين النظرية للاقتصاد تفقد فاعليتها في الواقع العملي.

ونتيجة لهذه التناقضات، ضعفت إمكانية تسويق النموذج الرأسمالي على أنه نهاية التاريخ ومحط أنظار البشرية، رغم قدرته على التكيف. وهذا ما وضع مؤسسات هذا النظام وأسسه النظرية على المحك. إن مشاكل النظام الرأسمالي كبيرة وعميقة الجذور، وليس من السهل حلها، ولم تعد آليات السوق وحدها كافية لمعالجتها. إن الحل الوحيد يكمن في ضرورة تدخل الحكومات المركزية في الغرب، وتحديداً في الولايات المتحدة، بشكل أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد ومنح النظام طابعاً اجتماعياً،

بهدف تقليص الفوارق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء[17].

**المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية**

استند النظام النقدي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى المبادئ الأساسية للرأسمالية التي تضع الربح كأولوية جوهرية لرأس المال. وقد دفع هذا التوجه المؤسسات المالية الدولية إلى التوسع في عمليات الإقراض لتحقيق أرباح أكبر، مع إغفال معظم الإدارات المصرفية للمخاطر المصاحبة لهذا التوسع.

بعد سنوات من تبني الدول الغربية للعولمة – التي رأها كثيرون مخرجاً من أزمة الدولة القومية ونموذج الرفاهية الذي شهد تراجعاً ملحوظاً في أعقاب الأزمات المتتالية التي ضربت الدول المتقدمة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي – أصبحت العولمة نفسها موضع نقد بل ورفض من قبل الحركات السياسية والمنظمات الاجتماعية. وينبع هذا النقد المتصاعد من اتساع الفجوات الاجتماعية التي تفاقمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، لتصبح قضية محورية في الخطاب العام. فقد شهدت الفئات الاجتماعية المرتبطة بالقطاع المالي وتقنيات العصر ارتفاعاً كبيراً في دخولها، بينما عانت الفئات الشعبية والطبقة المتوسطة في القطاعات الصناعية التقليدية من تراجع في مستويات دخلها[18].

علاوة على ذلك، أخفقت العولمة – خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية – في خلق ديناميكية اقتصادية جديدة، مما أدى إلى نمو ضعيف وهش. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في تراجع العولمة ودخولها في أزمة حادة خلال السنوات الأخيرة. ولم تقتصر هذه الأزمة على الجوانب الاقتصادية بل امتدت إلى المجال السياسي أيضاً، حيث شهدت معظم الدول تراجعاً وهزيمة للنخب التقليدية التي رافقت مسيرة العولمة وفقدت قدرتها على السيطرة عليها وتوجيهها. في المقابل، شهد العالم صعود حركات شعبوية انتقدت بعنف مسار العولمة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، واتخذت من العودة إلى الدولة القومية هدفاً أساسياً لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم[19].

وساهمت خصائص "الشبكة المالية العالمية" التي يحكمها منطق التوسع غير المحدود في استمرار هذا الاندفاع. فقد حمَت آلية منح القروض التي اعتمدتها مؤسسات بريتون وودز هذه المؤسسات من اتهامات إجبار عملائها على تبديد أموالهم، حيث كانت مدفوعات الفوائد من الدول الأخرى طوعية وخالية من الإكراه، مقدمةً في المقابل حوافز مثل برامج الإصلاح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات[20].

وسعت النيوليبرالية عبر أدواتها الاقتصادية – "المؤسسات المالية الدولية" – إلى تفكيك الروابط الاجتماعية من خلال إلغاء دور الدولة وإطلاق العنان للسوق في إدارة النشاط الاقتصادي. لذلك تركز النقد على التخلص من هيمنة خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المماثلة على نطاق واسع. وأدت نتائج العولمة إلى ردود فعل متطرفة، خاصة بعد أن فقد عمال كثيرون وظائفهم نتيجة انتقال رؤوس الأموال إلى دول ذات أجور منخفضة. كما أدى هوس أصحاب السلطة بالعولمة إلى إفساد "النظام الاقتصادي"، أي نظام بريتون وودز الذي كان سائداً قبل انتشار العولمة[21].

## المبحث الثالث: مستقبل النظام الرأسمالي في ظل الأزمات الاقتصادية

يواجه النظام الرأسمالي في العصر الحديث تحديًا وجوديًا تحت وطأة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، التي تكشف عن اختلالات هيكلية عميقة في بنيانه. تثير هذه الأزمات تساؤلات مصيرية حول قدرة النظام على الاستمرار، وقابليته للتكيف مع المتغيرات العالمية المتسارعة. في هذا السياق، يبرز مشهد مستقبلي معقد، حيث تصبح مرونة الرأسمالية وقدرتها على إصلاح نفسها محكًا حقيقيًا لبقائها، خاصة مع تصاعد الدعوات لإعادة هندسة العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم عليه.

### المطلب الاول: الشكل الجديد للنظام الرأسمالي

تُظهر الرأسمالية قدرةً استثنائية على التكيف مع المتغيرات التاريخية والتطورات العالمية، فهي لا تلتزم بسياسات ليبرالية ثابتة تنطبق على كل الظروف، بل تتعدل هذه السياسات وفقاً للمصالح الوطنية. والعولمة التي روّجت لها الرأسمالية ودعت العالم إلى اعتمادها، تواجه اليوم رفضاً من قبل أداة جديدة: "اليمين الشعبوي". مما يحوّل العولمة من "نعمة" ساهمت في فتح الأسواق الخارجية أمام الشركات والسلع والاستثمارات، إلى "نقمة" تتجسد في سياسات "القيود الجمركية" والحماية التجارية تحت شعار "أمريكا أولاً".

يمكن القول إن هيكل الاقتصاد الرأسمالي لم يعد كما كان، خاصة بعد أن بدأ هيكل تكوين الثروة بأكمله يترنح بسبب التحولات المستمرة. كما أن افتراض أن السوق يتأثر فقط بشكل هامشي بالتحولات الرقمية وانتقال اقتصاد المعرفة هو افتراض بعيد عن الواقع. فقد أصبح من الواضح أن مركز الثقل للثروة العالمية يتجه نحو مناطق جديدة، وأن خرائط الثروة تُرسم من جديد. فبعد التحول التاريخي للثروة

من آسيا إلى أوروبا، ثم إلى الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين، تعود الثروة الآن إلى آسيا بعد انقطاع دام أكثر من مئتي عام. مما يعزز المقولة التي يرددها الصينيون: "لقد أشرقت الشمس من الغرب، لكن حان الوقت لتشرق من الشرق"[22].

يتميز الشكل الجديد للنظام الرأسمالي، المصمم ليكون حاضنةً للعلم والمعرفة، عن الأشكال السابقة – التجارية والصناعية والمالية – بما في ذلك أحدث أشكالها. وتتصف "العولمة المتوحشة" بالصعوبة والتعقيد فضلا عن "رأسمالية المعرفة"، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها لا تشكل منتجاً رأسمالياً خالصاً.

وتتميز المرحلة الجديدة التي تتجه إليها الرأسمالية بقسوة غير مسبوقة تجاه القوى العاملة في تاريخ النظام الرأسمالي. فبينما أتاح الانتقال من الزراعة إلى الصناعة وقتاً كافياً للتكيف مع موجة التصنيع، وخلقت الثورة الصناعية وظائف أكثر مما ألغت، فإن الوضع اختلف مع ثورة المعلومات التي تقوم على تآكل الوظائف. فهي تخلق وظائف أقل مما تلغي، مما يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال غير المهرة.

**المطلب الثاني: مستقبل النظام الرأسمالي العالمي**

في السنوات الأخيرة، برزت أفكار ومقترحات عديدة تهدف إلى إعادة هيكلة العقد الاجتماعي للرأسمالية، ويتلخص القاسم المشترك بينها في أن الشركات تحتاج إلى معايير نجاح أكثر تنوعاً من مجرد الربح والنمو.

أدت أزمات الرأسمالية إلى انقسامات داخلية ونزاعات بين فصائل الطبقة الرأسمالية نفسها، كما ولدت تناقضات عالمية نابعة من سعي كل فصيل للهيمنة. وترتبط هذه التناقضات الداخلية بأساليب الهيمنة الخارجية، وتنبع من طبيعة الهياكل الداخلية التي تمكن هذه الهيمنة. وهذا يعني العودة إلى الصراع العالمي، كما حدث في الفترة التي سبقت انقسام العالم إلى معسكرين: كتلة رأسمالية موحدة وكتلة اشتراكية. وسيتأثر كل هذا بالأزمة العميقة التي تواجهها الرأسمالية[23].

كان للحركات الشعبوية تأثير بالغ على السياسات الاقتصادية والاجتماعية حول العالم، حيث تمكنت بعض هذه الحركات والشخصيات من الوصول إلى السلطة في عدة دول، مما أثر بشكل مباشر على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في دول أخرى. وأصبحت هذه الحركات فاعلاً رئيسياً في المشهد السياسي، تمارس تأثيراً غير مباشر على هذه السياسات. وفي ضوء هذه التطورات، يبرز سؤال

حول قدرة الحركات الشعبوية على وقف مسار العولمة: هل نجحت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تبنتها هذه الحركات في تحدي هيمنة العولمة النيوليبرالية واستعادة دور الدولة القومية.

لقد حظيت هذه التساؤلات باهتمام المحللين وأدت إلى إجراء العديد من الدراسات والتحليلات، خاصة فيما يتعلق بقرارات عدة دول للحد من هيمنة العولمة وتداعياتها السلبية، كما يتجلى في التطورات الرئيسية للمؤشرات الاقتصادية العالمية. ومن بين ردود الفعل على سلبيات الرأسمالية في شكلها الحالي، اتخذت العديد من الدول موقفاً دفاعياً سعياً لحماية نفسها عبر تقليص روابطها الخارجية. وتصف أناهيتا تومز، رئيسة قسم ممارسات التجارة الدولية في شركة بيكر ماكنزي بألمانيا وعضوة برنامج القيادات العالمية الشابة في المنتدى الاقتصادي العالمي، الحمائية بأنها "قصيرة النظر، خاصة في مجال التجارة". وتضيف: "رغم أن هذا النهج قد يحقق فوائد مؤقتة، إلا أنه يعرض الاقتصاد العالمي للخطر على المدى الطويل، ويهدد بإلغاء عقود من التقدم الاقتصادي". مؤكدة على "أهمية الحفاظ على أسواق مفتوحة وجاذبة للاستثمار"[24].

أما فيما يخص مستقبل الرأسمالية الأمريكية، فإن الصورة تبدو أكثر ضبابية في ظل اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت المعلومات أداة قادرة على تحطيم مستويات الأسعار وتقليل وقت العمل اللازم لإنتاج السلع، مما حول معظم الوظائف إلى مؤقتة. وهذا يتقاطع مع ما أشار إليه إنجلز حول "العامل الهندسي" واختفاء عمال الياقات الزرقاء مقابل نمو عمال الياقات البيضاء، متوافقاً في ذلك مع الرؤية التي طرحها كارل ماركس حين أشار إلى أن "الآلات ستلعب الدور الرئيسي في الإنتاج في المستقبل، بينما يمارس البشر دور الإشراف والمراقبة"، معتبراً أن العلم والمعلومات هما ما سيسيطران على اقتصاد المستقبل، وليس العمل.

**الخاتمة**

في ظل هيمنة النموذج النيوليبرالي للرأسمالية المعاصرة، والذي قام بتفكيك أسس النظام الكينزي القائم على "دولة الرفاه" ضمن إطار الرأسمالية المنظمة، يتجلى بوضوح إخفاق وعود منظري الليبرالية الجديدة. فقد قدموا نظامهم على أنه الأكثر قدرة على تحقيق طفرات في الادخار والاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي يعود بالرفاه على المجتمع بأكمله – وهو هدف أصبح بعيد التحقيق في الواقع.

رغم كل التحولات المتسارعة، تظل الرأسمالية النظام العالمي المسيطر، مع استثناءات محدودة.

فهي تمثل وسيلة الإنتاج الوحيدة القابلة للاستمرار. وبينما يشير البعض إلى أنها تواجه تهديداً متجدداً من الاشتراكية، يظل الواقع أنها تبقى بلا منافس حقيقي. إذ أن المعركة الجوهرية تدور داخل المنظومة الرأسمالية نفسها، حيث يتنافس نموذجان مختلفان الآن.

هذه الديناميكية الداخلية ستؤدي إلى ظهور شكل جديد من الرأسمالية، أكثر توافقاً مع متطلبات العصر المقبل وانسجاماً مع خصائصه. وهذه القدرة على التحول والتجدد هي بالتحديد سر بقاء الرأسمالية واستمرارها.

**الهوامش**

(1) صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، السنة 2006، ص 15.

(2) جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الانتقالي الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 73-74.

(3) حازم الببلاوي، دليل ألرجل العادي إلى التاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1995، ص60.

(4) صلاح الدين نامق، مصدر سابق، ص27، 28.

(5) جعفر طالب أحمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر حقبة زمنية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد 2016.، ص 260- 262.

(6) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن 2012، ص231.

(7) صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، دار الرواد المزدهرة، ط 1، بغداد، 2011، ص64.

(8) عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص231.

(9) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص36.

(10) صالح ياسر حسن، مصدر سابق، ص 65.

(11) جيمس فولتز، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة رفعت السيد علي، دار الشروق ط1، القاهرة، 2011، ص13.

(12) المصدر السابق، ص16.

(13) جيمس فولتز، مصدر سابق، ص15.

(14) تعد بنوك الأوفشور أحد أوجه العولمة كما هو معروف هي الجزء الأكثر تطورا في النظام الرأسمالي، وبنوك

الأوفشور هي مؤسسات مالية وسيطة عبر الحدود تقدم خدماتها لغير المقيمين، هذا لا يعني أن إنشاء مثل هذه البنوك يجب أن يكون على الحدود بين دولتين أو أكثر.

(15) فؤاد قاسم الامير، رأسمالية الليبرالية الجديدة، دار الغد، القاهرة 2019، ص54.

(16) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توالد الازمات في النظام الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2012، ص62.

(17) Robert E. Litan, Carl J. Schramm, Better Capitalism: Renewing the Entrepreneurial Strength of the American Economy, Yale University Press, 2012, p.122.

(18) حكيم بن حمودة، مقالة هل هزمت الشعبوية العولمة، جريدة المغرب، ت. ن، 16 / 12 / 2019.

(19) فؤاد قاسم الامير، مصدر سابق، ص74.

(20) عبد علي كاظم المعموري، الطور الجديد للرأسمالية مقايضة العولمية بالشعبوية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 54، 2018.

(21) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم، مصدر سبق ذكره، ص65.

(22) Matthew Wilburn King, Why the next stage of capitalism is coming, 27th May 2021,https://www.bbc.com/future/article/20210525-why-the-next-stage-of-capitalism-is-coming

(23) عبد علي كاظم المعموري، الطور الجديد للرأسمالية مقايضة العولمية بالشعبوية، مصدر سبق ذكره.

(24) فؤاد قاسم الامير، مصدر سبق ذكره، ص77.

**المصادر:**

1- اسامة قاضي، الازمة الرأسمالية المعاصرة: اسباب وحلول، دار الفكر الجديد، دمشق، 2012.

2- جعفر طالب أحمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر حقبة زمنية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2016.

3- جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الانتقالي الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.

4- جيمس فولتز، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، دار الشروق، ترجمة رفعت السيد علي، ط1، القاهرة، 2011.

5- حازم الببلاوي، دليل أرجل العادي إلى التاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1995.

6- حكيم بن حمودة، مقالة هل هزمت الشعبوية العولمة، جريدة المغرب، ت.ن، 16 / 12 / 2019.

7- صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، دار الرواد المزدهرة، ط 1، بغداد، 2011.

8- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 2006.

9- عبد علي كاظم المعموري، الطور الجديد للرأسمالية مقايضة العولمية بالشعبوية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 54، 2018

10- عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توالد الازمات في النظام الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.

11- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن 2012.

12- فؤاد قاسم الامير، رأسمالية الليبرالية الجديدة، دار الغد، القاهرة، 2019.

13- Robert E. Litan, Carl J. Schramm, Better Capitalism: Renewing the Entrepreneurial Strength of the American Economy, Yale University Press, 2012.

14- Matthew Wilburn King, Why the next stage of capitalism is coming, 27th May 2021, https://www.bbc.com/future/article/20210525-why-the-next-stage-of-capitalism-is-coming.